اللقب: **مريم** . الاسم: **أمال**.

طالب(ة) ماستر بكلية :

**X**

العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير الحقوق والعلوم السياسية

معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية العلوم والتكنولوجيا

العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة الآداب واللغات

العلوم الاجتماعية والإنسانية معهد المناجم

القسم : الحقوق.

التخصص : قانون جنائي وعلوم جنائية.

المستوى : الثانية ماستر.

عنوان المذكرة : **القيود الواردة على حرية الإقتناع القضائي في المادة الجزائية**.

الأستاذ المؤطر: حفيظة خمايسية.

تاريخ المناقشة ( اليوم ، الشهر، السنة ) : 04 جوان 2023 .

الملخص كاملا بجميع اللغات المتوفرة (العربية، الفرنسية، الانجليزية) :

1. **باللغة العربية:**

يعتبر موضوع القيود الواردة على حرية الاقتناع القضائي في المادة الجزائية تبين لنا ان المشرع لم يترك حرية القاضي الجزائي مطلقة في تقدير الأدلة و في تكوين قناعته من أي دليل يطمئن اليه ، بل قيده بمجموعة من قيود و ضوابط منصوص عليها في القوانين ،و التي تعتبر بمثابة معايير ارشادية حيث يلتزم القاضي بمراعاتها وعدم تجاوزها اثناء تكوين اقتناعه فلولاها لتم الاعتداء على مبدا المشروعية القانونية بوجه عام و اهدرت حقوق الافراد و حرياتهم ، و تتمثل هذه القيود في قيود قانونية حيث يفترض على القاضي الجزائي ان يبني قناعته على أدلة محددة في اطار قانوني أي مشروعة و غير مستمدة من إجراءات باطلة و ان تكون هذه الأدلة واردة بملف الدعوى وخضعت للمناقشة تأسيسا على مبادئ الشفوية، العلنية والمواجهة في المحاكمة، كما يفرض المشرع على القضاة شروطا يجب ان تتوفر بشخص القاضي تتمثل في الحياد والحياد المطلوب هو الحياد الوظيفي حيث يلتزم بالفصل بين الوظائف القضائية (المتابعة، التحقيق و المتابعة).

تضاف الى القيود القانونية قيود أخرى تعرف بالقيود القضائية تتمثل في تسبيب القاضي لحكمه حيث تعتبر وسيلة تتم من خلالها مراقبة مدى تطبيق القاضي الجزائي للقوانين و اصلاح ما قد يشوب الاحكام المطعون فيها من عيوب و تتمثل الجهة التي تختص بهذه الرقابة جهة الطعن بالنقض ، كما أورد استثناءات في شكل صور متباينة اقتضتها دوافع و أسباب معينة اضطر المشرع تحديدها سعيا لكشف الحقيقة و تحقيق العدالة المنشودة في اطار احترام حقوق الانسان و المجتمع.

وخلاصة القول ان ضمن السلطة الممنوحة للقاضي الجزائي في تكوين عقيدته قيود وضوابط لا يمكن له ان يتجاوزها وذلك لضمان نزاهة سير الدعوى العمومية وضمانا لأطراف الدعوى بإصدار حكم عادل ونزيه.

**………………….…………………………………………………………………………………………........**

**المـكـتـبة الـجامـعـية الـمركـزيـــة Bibliothèque Universitaire Centrale. Tél. Fax 037.58.46.08 –bibliotheque.centrale@univ-tebessa.dz**

 **طريق قسنطينة تبسة 12002 Route de Constantine 12002 .Tébessa**